مدونات

وثيقة حماس الجديدة...محاولة للتقييم

صادق أبو عامر

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: وثيقة حماس الجديدة .... محاولة للتقييم

السلسلة: مدونات

الكاتب: **صادق أبو عامر**

الشهر/ السنة :مايو/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

كان لإعلان حركة حماس عن وثيقتها السياسية الأسبوع الماضي، صدى لافت في الإعلام العالمي، كما في الإعلام الفلسطيني والإقليمي أيضا. وكان الأبرز من بين ذلك ردة فعل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ضد الانفتاح الإعلامي النسبي تجاه هذه الوثيقة، والذي يقود إلى ضرورة الالتفات لحدود التأثير المحتمل لطرح هذه الوثيقة، من قبل حركة محورية الدور والحضور، في المشهد الفلسطيني على الأقل.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة متوازنة للوثيقة السياسية الجديدة، وثيقة المبادئ والسياسات العامة، بما يشمل عرض أبرز التغيرات التي تضمنتها هذه الوثيقة، مقارنة بالميثاق التأسيسي الذي كان قد صدر عام 1988، وكذلك التعرف على أهداف هذه الوثيقة، ودواعي إصدارها، فضلا عن عرض بعض الانتقادات الموجهة إليها.

تعريف بالميثاق الجديد

تلخص حركة حماس في الوثيقة الجديدة رؤيتها للصراع القائم مع المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وترسم الملامح السياسية للحركة في المرحلة القادمة، وتعكس تجربتها على مدى ثلاثة عقود.

ورغم أن الحركة لم تتحدث عن إلغاء ميثاقها، إلا أن الوثيقة ستكون بمثابة الدستور الناظم لتعامل الحركة مع المشهد السياسي، وأن إصدار الوثيقة بهذه الصيغة، وشمولها للمحاور الرئيسية، وتقديمها للإجابات العديدة، يعني عمليا حلولها محل الميثاق القديم، دون أن تغير تعريف دور الحركة على أرض فلسطين. وهو ما يعني ترجمة تفصيلية للمواقف الحالية للحركة، والتي سبق أن تبنتْها بالفعل خلال الأعوام الماضية، دون أن تتخلى عن ثوابتها ومبادئها الرئيسية.

أبرز التغيرات السياسية في الوثيقة الجديدة:

تستقي الوثيقة مصطلحاتها من الحقل السياسي، وهو ما يعطيها لغة مختلفة، ويجعل منها مشروعا مختلفا لخطاب كانت قد تبنته الهيئات القيادية في الحركة، طيلة السنوات الماضية، وكانت تعبيراته حاضرة في مساحات واسعة من الخطاب الإعلامي للحركة، وأذرعها المختلفة، أي أن اختلاف لغة الوثيقة كان التغير الأبرز بين الوثيقة والميثاق، وذلك مع عدم إغفال التغيرات الهامة في نظرة الحركة، وتعريفها لمحيطها،

بما في ذلك الأصدقاء والأعداء ضمن هذا المحيط. في هذا السياق يمكن تلخيص أهم ملامح التغيرات التي تحملها الوثيقة الجديدة فيما يلي:

1. **تنقية الوثيقة:** أي التخلص من "العيوب" التي شابت ميثاق التأسيس، وذلك بإزالة كل العبارات التي قد يعمد البعض إلى إساءة فهمها، مثل العبارات المتعلقة باليهود، والتي كان يمكن استغلالها على أنها موقف معادٍ للسامية، وكذلك الموقف من المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، الذي تم تصويره في الميثاق وكأنه مؤامرة يهودية، وبالتالي كان يمكن إدانة موقف الحركة من الأساس، قبل أي إدانة تتعلق بالقرارات والمواقف السياسية.
2. **غلبة السياسي على الأيديولوجي:** بخلاف الميثاق الذي غلبت عليه الأيديولوجيا، خففت الوثيقة الجديدة من الخطاب الأيديولوجي، وسعت إلى توطين الحركة في منشئها، بما يمكّنها من أن تكون أكثر اتساقا مع الكل الوطني، وهذا يخدم إلى حد كبير بناء تفاهم بين جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية، الإسلامية والوطنية، ممثلة بحركتي حماس وفتح. فعلى سبيل المثال شددت الحركة من خلال الوثيقة الجديدة على الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، كإطار وطني جامع، على قاعدة احتضانها كل القوى السياسية الفلسطينية.
3. **مزيد من الواقعية:** أظهرت الوثيقة الجديدة موقفًا أكثر واقعية فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال، وبما يتفق مع المواثيق الدولية، وذلك من خلال الموافقة على دولة فلسطينية على حدود 67 دون الاعتراف بـ "إسرائيل"، وهو حق يكفله القانون الدولي، وينسجم مع واقع العلاقات الدولية اليوم. وربما الغرض الرئيس من التمسك بمبدأ عدم الاعتراف، يتعلق بالحفاظ على حق الأجيال الفلسطينية القادمة في المطالبة بحقوقها التاريخية. والأهم هو أن موازين القوى ليست ثابتة، وإنما قابلة للتغير، فإذا كانت اليوم في صالح أحد الأطراف، فليس بالضرورة ان تظل كذلك إلى ما لا نهاية.
4. **المواءمة مع روح العصر:** أولت الوثيقة الجديدة اهتماما خاصا بالقوانين الدولية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين، وهو موضوع أساسي على جدول أعمال المجتمع الدولي، وبالتالي يمكن القول إن حماس أظهرت مسؤولية أكبر أمام المجتمع الدولي بخصوص حماية قيم حقوق الإنسان، وهي من القضايا التي تمنح الكيانات السياسية فرصة لاختراق الكود الدولي، بما يمكّنها من أن تكون

عضوا مقبولا في الأسرة الدولية. كما شددت الوثيقة على ثقافة التعايش والتسامح والتعددية، وهي مسألة في غاية الأهمية، وتحصّن موقف الحركة أمام أي نوع من حملات التشويه.

الأهداف المحتملة للوثيقة السياسية:

مما لا شك فيه أن الحركة ترمي لإحداث تأثير سياسي عبر طرح هذه الوثيقة، أي أن الأمر لا يقف عند نص يحكم الحركة فحسب، ولكن يتعلق بفعل سياسي، وأداة عمل ترمي للتأثير في البيئة والظروف المحيطة بالحركة، بما في ذلك الحلفاء والأعداء، وهو ما حملت الأيام الماضية ملامح هامة عن حدوثه على أكثر من صعيد" تصريح للرئيس اردوغان يطالب فيها العالم الى النظر بإيجابية الى الوثيقة وكذلك مواقف صادرة عن السلطة وحركة فتح ترحب فيها ". يأتي هذا في وقت تحمل فيه بيئة المنطقة وظروفها، تحديات كبيرة للحركة خاصة، وللقوى الفلسطينية عامة، في ظل حالة السيولة السياسية، والاضطراب والتجاذب والاستقطاب في المنطقة، وكذلك تعثر القدرة الفلسطينية المحدودة على مجابهة هذه المخاطر، ودرْئها عن التأثير السلبي في حيز الصراع مع الكيان الصهيوني. وعليه يمكن القول إن الوثيقة جاءت لتحقيق جملة من الأهداف على النحو التالي:

1- التأكيد على الثوابت الفلسطينية بلغة سياسية واضحة في ظل الهرولة الإقليمية للتطبيع مع "إسرائيل"، حيث يدور الحديث اليوم عن تحالف عسكري وأمني، ناتو/ شرق أوسطي بمشاركة إسرائيلية، في مواجهة التهديد الإيراني المزعوم.
2- تحقيق علاقات أفضل مع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، من خلال تقديم برنامج نضالي قابل للتوافق، وهو ما يزيد فرصة بناء نظام سياسي فلسطيني.
3- تحسين علاقات الحركة في الإقليم، من خلال التأكيد على أجندتها الوطنية، وعدم التطرق لعلاقة الحركة بجماعة الاخوان المسلمين، وهو ما يسمح جزئيا بتمييزها عن ما يسمى بـ "الإسلام السياسي"، المستهدف من قبل أنظمة ما بعد الربيع العربي، خاصة مصر التي تعتبر بوابة غزة الوحيدة إلى العالم. كما تساهم الوثيقة في تحسين علاقات الحركة في الإقليم من خلال نبذ الاقتتال الطائفي والحروب المذهبية، وهو ما يساعد على ترميم علاقتها بإيران، التي هي بمثابة المصدر الأساس لدعم المقاومة.
4- تحسين مكانتها الدولية من خلال قبولها بدولة فلسطينية في حدود عام 1967، وحذفها العبارات التي كانت تعتبر شكلا من أشكال "معاداة السامية"، مما قد

يساعدها، ولو بشكل نسبي، على تحقيق اختراقات على صعيد بعض الدول الغربية، وكذلك يمنح أصدقاءها و حلفاءها فرصة الدفاع عنها.

دواعي إصدار الوثيقة الجديدة

تشير ملامح الوثيقة، إلى حد كبير، إلى دواعي صدورها. فمن جهة تقطع هذه الوثيقة العلاقة مع الميثاق السابق، وتحاول طرح سياسات أكثر تطابقًا مع واقع الحركة، وأكثر ملاءَمة لظروفها الحالية، وفي ظل تحول الحركة من تنظيم ملاحق ومهدد يقف على طرف المشهد السياسي الفلسطيني، إلى حركة جماهيرية محورية التأثير والدور، مارست الحكم، ونجحت في انتزاع مكانتها كرائدة لمشروع المقاومة في فلسطين، واتسع في ظل ذلك نطاق تفاعلها، ليشمل مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وشرائحه، ويحتك مع قوى إقليمية وأخرى دولية، لها مصالح في المنطقة، وذات حضور في الملف الفلسطيني.

في ضوء كل هذه التغيرات، تحتاج حركة حماس لإثبات انفتاح أكبر على الداخل الفلسطيني، كبديل ضروري عن التنازل للاشتراطات الدولية. وهي كذلك بحاجة لإغلاق أي ثغرة قد تُبرز تناقضًا داخليًا بفعل اختلاف الاستجابات والرؤى بشأن الظروف والأحداث المتغيرة، وهو ما يعطي الحركة التماسك المطلوب في إدارة الصراع مع الاحتلال.

كما يبدو أن من هذه الدواعي حاجة الحركة للحد من محاولات الخلط والمساواة بينها وبين تنظيمات مثل "داعش"، وهو الاستهداف الذي يطال معظم الحركات الإسلامية، ويسعى لوصمها بصفة الإرهاب والتطرف. وفي ظل الضغط السياسي الهائل، ومحاولات خنق الحركة بالحصار، تبدو الحركة أحوج ما تكون لاكتساب مساحات جديدة للمناورة السياسية، باتجاه تجاوز هذه المرحلة الصعبة التي تشهدها المنطقة ككل.

دلالة التوقيت

ربما لعبت رغبة رئيس الحركة السيد خالد مشعل، المنتهية ولايته، دورًا حاسمًا في مسألة التوقيت، فهو يحرص على تسليم مقاليد الأمور وهو مطمئن لبرنامج القيادة الجديدة ورؤيتها، التي لن تخرج عن إطار هذه الوثيقة. كذلك يمكن اعتبار مناسبة انتخاب قيادة جديدة لحركة حماس، مع إعلان وثيقة سياسية جديدة، فرصة لتوجيه رسالة مهمة

للداخل والخارج، تتعلق برغبة واضحة من الحركة في الانفتاح على كل الأطراف، عدا الاحتلال، مع إبداء المرونة في بعض القضايا، وهي استراتيجة وظّفتها بعض الدول ذات المؤسسات العريقة، عندما تُجري بعض المراجعات لسياساتها، وتكون بصدد إعلان سياسة جديدة.

الانتقادات الموجهة إلى الوثيقة الجديدة

رغم ترحيب عدة دول وفصائل وسياسيين بهذه الوثيقة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الانتقادات، مع ملاحظة أن جل هذا النقد لم يقدم أي دفاع عن الميثاق القديم، أي أنه نقد يطالب بالتغيير، ولكن يريد شيئا آخر، أو يشكك في صدق نية الحركة بالتغيير، على غرار النقد الصادر من جهات غربية اعتادت العداء للحركة، أو النقد لأجل النقد الصادر عن حركة فتح، أو الهجوم السريع على الوثيقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. مع ذلك، يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية، التي تشكل، بصورة أو بأخرى، انتقادا عاما للوثيقة:

1- جاءت الوثيقة في بعض نصوصها قاطعة الدلالة وهذا مفهوم كونها وثيقة مبادئ بالأساس تؤخذ صفة الإلزام للحركة وقيادتها، إلا أنه ولأهداف خاصة بإصدار الوثيقة، لم تكن مضطرة لذلك في كل بنودها (يحتاج الى نقاش تقني) ، وكان بالإمكان الاستفادة من تكتيك الغموض البنّاء، وإفساح المجال أمام تأويلات متعددة تزيد مساحة المناورة السياسية للقيادة الجديدة.

2- خضعت للاعتبار الداخلي على حساب متطلبات العملية السياسية. فجاءت الوثيقة بتشكيلة من البنود أقل انسجاما، فعلى ما يبدو خضع كل بند لنوع من التفاوض. فهذه الوثيقة في النهاية تمثل حصيلة هذه النقاشات والمفاوضات الداخلية، فبعض البنود تظهر درجة من المرونة، وبعضها يُظهر نوعا من التشدد، لذلك ستتفاوت القراءات لهذه الوثيقة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3- الأهم من كل ذلك، هو أن الوثيقة امتنعت، عن قصد أو غير قصد، عن تقديم رؤية أو خارطة طريق لإنهاء الصراع، واكتفت بتقديم موقفها من الصراع والحقوق الفلسطينية، في حين كان يسعها تقديم ملامح خطة لإنهاء الصراع بما يتناسب مع ثوابت الحركة والواقع الجديد، من اللافت في هذا الصدد إشارة السيد خالد

مشعل رئيس المكتب السياسي المنتهية ولايته، الى إمكانية اصدار وثائق و أوراق سياسية أخرى لاحقا.

4- نحت الوثيقة مسارا غير موفق في بعض الصياغات، فقد بدت في بعض الأحيان وكأنها تتجاوز الإرادة الشعبية الفلسطينية خصوصا عند الحيث عن التسوية السياسية والمقاومة المسلحة، في حين كان من الممكن أن تذهب نحو الاحتماء بخيارات الشعب الفلسطيني، والظهور بأنها تدافع عن كل خياراته في صون حقوقه التاريخية، والدفاع عن وجوده أمام محاولات المحتل لنفيه، وأمام سياسات الاحتلال الخطرة على السلم والأمن الدوليين.

الخلاصة:

بقدر ما تتيحه هذه الوثيقة من فرص على صعيد تحقيق اختراق في الحصار السياسي المفروض على حركة حماس، وفرص تعزيز مكانة حماس السياسية، إلا أن النتائج المتوخاة لهذه الوثيقة، أقل بكثير مما قد تأمله حماس، ذلك أن الوثيقة ربما تتناسب مع وضع الحركة قبل أو إبان فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وتشكيلها الحكومة العاشرة، فهي تبدو بهذا المعنى متأخرة عشر سنوات عن واقعها. ومذاك أصاب المنطقة أكثر من زلزال غيّر من بنية المنطقة، وطبيعة وجغرافيا الصراع، وبالتالي نمط التهديدات الناشئة، وهو ما خلق تحديات ومخاطر للحركة من نوع خاص، مما يفرض على قيادة حماس الجديدة قراءة شاملة واستراتيجية للوضع القائم، والمآلات المحتملة لهذا الواقع، وتقديم معالجات مبتكرة وجديدة.

وإلى الآن ورغم اصدار الوثيقة السياسية الجديدة يشكّل الشرط الداخلي العامل الحاسم في مواقف الحركة بما يفوق الشرط الخارجي الذي يطور قدرته على تطويق الحركة واستنزافها دون ان تظهر بنية الحركة وسلوكها الاستجابة الكافية لهذا الاستهداف. ومع ذلك ما يحكم مستقبل سلوك الحركة سياسيا ليس الوثيقة فحسب بل العوامل العميقة المرتبطة بتطور وضع الحركة وبنيتها، هذه العوامل التي انتجت الوثيقة ستواصل تأثيرها في سلوك الحركة، وكذلك فإن مستقبل تحول هذه الوثيقة لناظم حقيقي لسلوك الحركة يتوقف على ما بعدها من تطورات داخلية فلسطينية وربما إقليمية ودولية.